جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة لسوق المال

الإستراتيجية العامة
لتطوير سوق المال المصري

الأهداف .. الأولويات .. السياسات
يونيو ٢٠٠٥ - يونيو ٢٠٠٦

أولاً: الرؤية ·· الرسالة ·· القيم ·· التنظيم

الرؤية المستقبلية VISION

تسعي الهيئة العامة لسوق المال إلي تطوير وتنمية أسواق المال في مصر كي تصبح أكثر كفاءة وقدرة تنافسية لجذب وتوجيه المدخرات المحلية والأجنبية للاستثمار في مصر، وذلك من خلال تطبيق المعايير والممارسات الدولية المطبقة بأسواق المال المتقدمة والصاعدة، وبحيث يصبح سوق المال المصري رائدا علي المستوي الإقليمي بين أسواق دول الشرق الأوسط والدول العربية. كما تسعي الهيئة لتحسين أدائها ورفع قدراتها وكفاءتها وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية من خلال تطوير التشريعات والقواعد ونظم العمل الداخلي بالهيئة بما يحقق الفاعلية والكفاءة في أداء دورها الرقابي، وبما ييسر ويشجع المستثمرين والمتعاملين في أسواق المال علي أنجاز تعاملاتهم بأمان وكفاءة وأقل تكلفة.

رسالة الهيئة MISSION

الرسالة الإستراتيجية للهيئة العامة لسوق المال هي حماية المستثمرين وتطوير سوق رأس المال والحفاظ على نزاهته ،والحد من مخاطر السوق، وتطبيق مبادئ العدالة والشفافية

القيم والمبادئ VALUES

في سبيل تحقيق الهيئة لرسالتها وأهدافها الإستراتيجية ، تلتزم الهيئة والعاملين بها بالقيم والمبادئ التالية:

- النزاهة Integrity

يحرص موظفو الهيئة العامة لسوق المال على الالتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية المؤهلة لاكتساب – والمحافظة على - ثقة المتعاملين مع الهيئة فيما تقدمه الهيئة من خدمات.

- العدالة Fairness

يتضمن دور الهيئة الرقابة على سوق المال وإلزام أطراف السوق بتطبيق التشريعات والقواعد المنظمة له. وتلتزم الهيئة بالتعامل مع أطراف السوق بعدالة فيما يتعلق بتطبيق التشريعات والقواعد والتعامل معهم بكل الإحترام والجدية والاهتمام.

- **المسئولية Accountability**

إن موظفي الهيئة العامة لسوق المال يقدرون حجم المسئولية الملقاة على عواتقهم لتحقيق رسالة وأهداف الهيئة، ويعتبرون أنفسهم مسئولون أمام جمهور المستثمرين عن تحقيق هذه الأهداف.

- **الكفاءة Resourcefulness & Efficiency**

إن موظفي الهيئة العامة لسوق المال ملتزمون بتكثيف جهودهم لتحديد وتقييم المخاطر التي قد يتعرض لها سوق الأوراق المالية و جمهور المستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق، ولذا يعمل موظفي الهيئة على إيجاد الطرق والأساليب المستحدثة لقيام الهيئة برسالتها لحماية المستثمرين وتطوير سوق المال وتحقيق أهدافها بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة.

- **العمل الجماعي Teamwork**

تدرك الهيئة العامة لسوق المال أن نجاحها في تأدية مهامها كجهة الرقابة على سوق المال المصري يتطلب فريق عمل متعاون يتعهد بأداء مهام الهيئة بأعلى مستويات الثقة والعمل الجاد والتعاون والتواصل. ويلتزم العاملون بالهيئة بهذه المبادئ مع بذل أقصى الجهد لرفع كفاءة الأداء كفريق عمل متكامل وليس إدارات أو أقسام منفصلة. كما يتم التنسيق الفعال مع جمعيات الأعمال والجهات والمنظمات الحكومية ذات العلاقة بسوق المال داخل مصر وخارجها.

- **الالتزام بأداء العمل بأفضل الأساليب Commitment to Excellence**

تتطلب الهيئة من موظفيها والعاملين بها الالتزام بأعلى معايير النزاهة والجدية وكفاءة الأداء والولاء في العمل، حيث أن ذلك هو اقل ما يمكن تقديمه لجمهور المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر.

- **الشفافية Transparency**

تلتزم الهيئة بنهج أسلوب متميز في التعامل مع أطراف السوق يعتمد على الشفافية فيما يتعلق بكل ما يجوز قانونا الإفصاح عنه باعتباره احد حقوقهم في المعرفة، ولضمان كسب ثقة هذه الأطراف في أداء الهيئة وتعاونهم معها. وتتوقع الهيئة ذات مستوى الشفافية من تلك الأطراف.

الأهداف الإستراتيجية للهيئة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ STRATEGIC GOALS

- إلزام كافة أطراف السوق بتطبيق التشريعات والقواعد المنظمة لسوق المال.
- التطوير المستمر للإطار الرقابي للهيئة Developing the Regulatory Framework.
- تنمية دور سوق المال في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل .
  Developing Medium and Long Terms Financing Market
- تشجيع ودعم برامج تنمية الوعي الاستثماري Raising Public Awareness.
- التطوير المستمر للبناء المؤسسي ونظم العمل الداخلي بالهيئة بما يواكب تطورات السوق CMA Restructuring and Capacity Building.
- التطوير الفعال والمستمر للبنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال.
  Developing the Capital Market Infrastructure

الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لسوق المال

تنظيم الهيئة
CMA ORGANIZATION STRUCTURE

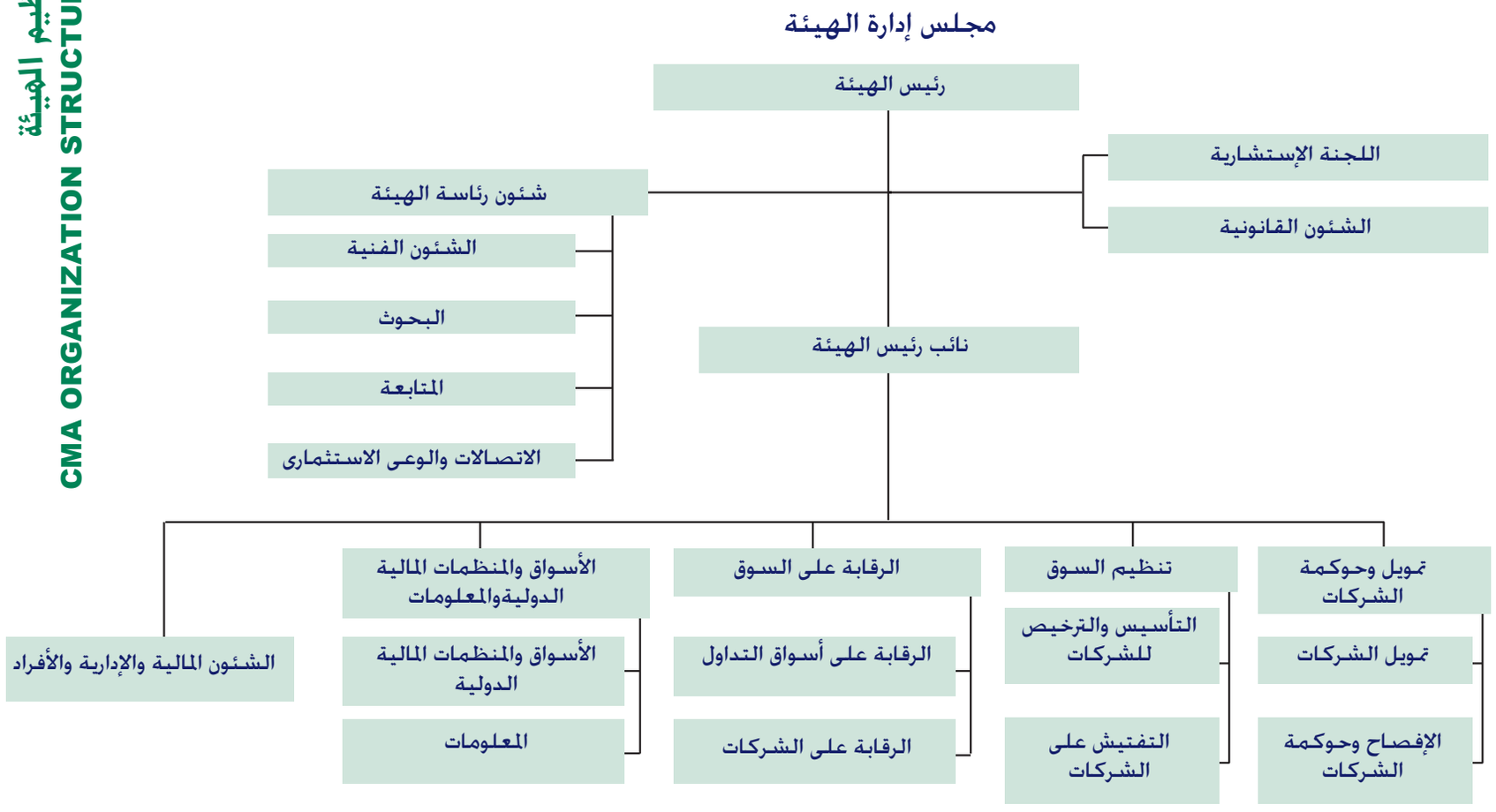

ثانياً: السياسات وأولويات العمل للهيئة العامة لسوق المال ٢٠٠٥-٢٠٠٦

١- التطوير المستمر للبناء المؤسسي ونظم العمل الداخلي بالهيئة بما يواكب تطورات السوق .
CMA Restructuring and Capacity Building

٢- التطوير الفعال والمستمر للبنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال.
Developing the Capital Market Infrastructure

٣- التطوير المستمر للإطار الرقابي للهيئة.
Developing the Regulatory Framework

٤- إلزام كافة أطراف السوق بتطبيق التشريعات والقواعد المنظمة لسوق المال.
Enforce Compliance with Capital Market Legislations.

٥- تنمية دور سوق المال في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل .
Developing Medium and Long Terms Financing Market

٦- تشجيع ودعم برامج تنمية الوعي الاستثماري.
Raising Public Awareness

ثالثاً: التطوير المستمر لنظم العمل الداخلى بالهيئة
RESTRUCTURING AND CAPACITY BUILDING

١- تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة

رأت الهيئة فى العام الماضي ضرورة تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة باعتبارها الجهة المسئولة عن تنظيم ورقابة سوق المال في مصر، بحيث يتماثل هيكلها التنظيمى مع غيرها من منظمات الرقابة على أسواق المال في الدول المتقدمة.
ولذا فقد قامت الهيئة بإعداد هيكل تنظيمي جديد يطبق المنهج التنظيمي المتبع في تنظيم هيئات أسواق المال في الأسواق المتقدمة من حيث الفصل بين مستوى وضع السياسات والقواعد واتخاذ الإجراءات المقررة ضد الشركات المخالفة للتشريعات والقواعد المنظمة "وهو مجلس إدارة الهيئة" وبين مستوى تنفيذ السياسات ومتابعة تطبيق القواعد "وهم موظفو الهيئة"، وقد اتسم هذا الهيكل التنظيمي بتفصيل وتحليل الوظائف الرئيسية للهيئة وهي كما يلي:

أ- الرقابة على إفصاح الشركات المصدرة للأوراق المالية Corporate Finance

تضمن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة قطاع يطلق عليه "قطاع تمويل وحوكمة الشركة" Corporate Finance and Corporate Governance ويشمل ذلك تلقي وفحص نشرات الاكتتاب العام ومذكرات الطرح الخاص للأوراق المالية بما في ذلك وثائق صناديق الاستثمار والرقابة على الإفصاح الدوري وغير الدوري اللاحق على إصدار الأوراق المالية وقيدها للتداول بالبورصة.

ب- تنظيم السوق Market Regulation

تضمن الهيكل التنظيمي الجديد قطاع جديد يطلق عليه "قطاع تنظيم السوق" وهو مسئول عن وضع ومراجعة قواعد قيد وتداول الأوراق المالية وتسوية المعاملات في سوق الأوراق المالية والترخيص للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ومتابعة التزامهم من خلال التقارير الدورية التي تقدم للهيئة والتفتيش الميداني لفحص الدفاتر والسجلات والملفات Compliance & Inspection ومنح التراخيص اللازمة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والعاملين بهذه الشركات، وأيضاً الأشراف على المنظمات ذاتية الرقابة Self Regulatory Organizations "كبورصات الأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي" لتحديد صلاحياتها واعتماد القواعد المنظمة لعضوية هذه المنظمات ومتابعة قيامها بوظائفها الرقابية تجاه أعضائها.

ج- الرقابة على السوق والإلزام بتطبيق التشريعات واللوائح والقواعد الحاكمة للسوق Market Surveillance & Enforcement

تضمن الهيكل التنظيمي الجديد قطاع يطلق عليه "قطاع الرقابة على السوق" يشمل مراقبة عمليات التداول بالسوق الثانوي والتحقيق في المخالفات التي يتم تحديدها من خلال الرقابة على الإفصاح ومراقبة التداول والتفتيش والمخالفات التي تكتشفها الجهات ذاتية الرقابة وتحيلها إلى الهيئة وذلك بالإضافة إلى ما يرد للهيئة من شكاوى من جمهور المستثمرين.

وبالإضافة إلى الوظائف الأساسية السابق ذكرها فقد تضمن الهيكل التنظيمي الجديد عدد من القطاعات والإدارات المركزية المكملة لعمل الهيئة مثل قطاع الأسواق والمنظمات المالية الدولية ونظم المعلومات وقطاع شئون رئاسة الهيئة (بما يتضمنه من المكتب الفني لرئيس الهيئة وإدارات البحوث، والتخطيط والمتابعة، والاتصالات وتوعية المستثمر) والشئون القانونية، والشئون المالية والإدارية والأفراد.

وبعد أن قامت الهيئة بإعداد هذا الهيكل الجديد تم عرضه على مجلس إدارة الهيئة للموافقة عليه ورفعه للاعتماد من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وقد تم اعتماد الهيكل الجديد من قبل الجهاز خلال شهر يوليو ٢٠٠٥ . وبات على الهيئة اتخاذ ما يلزم من خطوات لوضع الهيكل التنظيمي الجديد موضع التنفيذ الفعلي باعتبار ذلك أحد أهم أولويات مجلس إدارة الهيئة خلال العام المالي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وفي هذا الشأن وضعت الهيئة عدداً من البرامج والأنشطة للعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تتضمن التعاقد مع أحد بيوت الخبرة المتخصصة في مجال إعادة الهيكلة Restructuring والبناء المؤسسي Capacity Building للمؤسسات والمنظمات وذلك من خلال المساعدة الفنية المقدمة من مشروع الخدمات المالية بمصر والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك بهدف:

١- تطوير دورات العمل وخرائط تدفق الإجراءات والمستندات وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد.

٢- تبسيط إجراءات العمل الداخلي بما يساهم في تسهيل حصول المتعاملين مع الهيئة على الخدمات التي تقدمها وبما يدعم ثقة المتعاملين مع الهيئة في دورها في المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار.

٣- تقييم الوظائف الرقابية الأساسية للهيئة وتحديد مدى احتياج الهيئة إلى خبرات في ما تم استحداثه من وظائف رقابية بالهيكل التنظيمي الجديد.

٤- تصميم برامج وخطط لتدريب العاملين ولإكسابهم ما يحتاجونه من مهارات وتنسيق فيما يتعلق بالنظام الجديد لتدفق الإجراءات والمستندات بالهيئة.

٥- تطوير أدلة عمل داخلية نموذجية لتوحيد الإجراءات والمستندات اللازمة للخدمات والأنشطة المختلفة للهيئة وتحديد آليات تطبيقها.

٢- إنشاء وحدة لخدمة المتعاملين مع الهيئة ONE STOP SHOP

تعطي الهيئة الأولوية اللازمة لإنشاء وحدة مستقلة لتلقي وتسليم التقارير والإخطارات من وإلى المتعاملين مع الهيئة من شركات وإفراد ، وهو ما تطبقه هيئات وأسواق المال في الأسواق المتقدمة كأمريكا وكندا ويطلق عليه Office of Filings & Information Services ، وتولي الهيئة أهمية خاصة لإدخال وتطبيق هذه الفكرة لما سوف تساهم به من تسهيل وتيسير وتبسيط لإجراءات العمل سواء من جهة المتعاملين من خلال تعاملهم مع إدارة واحدة فقط أو من جهة الهيئة من خلال تفرغ موظفيها للقيام بأداء وظائفهم باستقلالية تامة عن المتعاملين، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة أداء الهيئة وموظفيها.

٣- تطوير تكنولوجيا المعلومات بالهيئة

وضعت الهيئة خطة للتطوير الشامل للبنية الأساسية لمركز المعلومات يشمل أجهزة الحاسبات والشبكات وبرامج التأمين الخاصة بهما وتحديث قواعد بيانات الهيئة طبقاً لأحدث اصدار وتنفيذ تطبيقات الحكومة الألكترونية لتسهيل الخدمات التى تقدمها الهيئة من خلال موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية Internet ، بالإضافة إلى تطوير التطبيقات الداخلية بالهيئة عن طريق تفعيل مسارات العمل Work Flow وتدريب موظفى الهيئة على استخدام هذة التطبيقات المطورة .

٤- مقر جديد للهيئة بالقرية الذكية

برزت فكرة إنشاء حي مالي محلي وإقليمي بالقرية الذكية منذ العام الماضي يتضمن انتقال كافة جهات الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية إلى مقارها الجديدة بالقرية الذكية وما سوف يتبعه من انتقال العديد من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لتكوين ما يسمى بالحي المالي المحلي.

وقد تم وضع خطة لانتقال الهيئة والبورصة وشركة المقاصة خلال ٢-٣ سنوات بعد الانتهاء من إنشاء الأبنية اللازمة. وتولى الهيئة اهتمامها هذا العام لانتقال بعض وظائفها الرقابية إلى مقر مؤقت بالقرية الذكية بدءاً من شهر ديسمبر ٢٠٠٥ على أن تنتقل الهيئة بكافة وظائفها الرقابية والمساندة إلى المقر الدائم الجديد بعد الانتهاء من إنشاءه خلال عامين. وسيتم أيضاً إنشاء إدارة لخدمة المتعاملين مع الهيئة One Stop Shop من مقرها المؤقت بالقرية الذكية وبذلك يمكن للمتعاملين مع الهيئة التعامل معها من خلال أي من مقار الهيئة سواء مقرها الحالي بالقاهرة أو المقر المؤقت الجديد بالقرية الذكية.

٥- تنمية موارد الهيئة

مع التوسع المستمر فى أنشطة وخدمات الهيئة خلال السنوات الماضية والتوسع المتوقع طبقا لإستراتيجية الهيئة خلال السنوات القادمة أصبح من الضرورى دراسة ومراجعة هيكل أسعار خدمات الهيئة ومصادر التمويل المتاحة لها، وذلك بهدف:

- عدالة تسعير خدمات الهيئة للمتعاملين معها (شركات مصدرة للأوراق المالية، شركات عاملة فى مجال الأوراق المالية، مؤسسات السوق، جمهور المستثمرين).
- تسعير خدمات الهيئة على أساس تكلفة هذه الخدمات كمنظمة غير هادفة للربح.
- دعم قدرة الهيئة على التمويل الذاتي لأنشطتها الحالية وتمويل التوسعات المستقبلية فى الخبرات والبرامج والنظم والأدوات اللازمة لتطوير السوق.

وتبرز أهمية هذه الدراسة إلى أن الهيكل الحالي لرسوم خدمات الهيئة قد تم تحديده عند صدور قانون سوق المال منذ ثلاثة عشر عاماً على أساس عدد محدود من الأنشطة والخدمات اضطلعت بها الهيئة في ذلك الوقت.

ومع زيادة حجم الخدمات التي تؤديها الهيئة وما شهده السوق من تطور تمثل في زيادة عمليات التداول وعدد المستثمرين ومؤسسات السوق واتجاه الهيئة في الفترة المقبلة لتقديم أدوات مالية عديدة تحتاج إلى خبرات وكوادر فنية وإدارية وتعديلات في نظم إدارة المعلومات بالهيئة ، فإن الهيئة ستقوم خلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بإجراء دراسة لتحديد الاحتياجات المالية للهيئة ومصادر التمويل المقترحة بما يضمن للهيئة وللسوق استمرار عمليات التطوير والتوسع وتقديم الخدمات بصورة أفضل بما ينعكس على أداء السوق وتنظيمه ، وتأمل الهيئة في ذلك الشأن اكتساب الدعم المعنوي والتأييد المطلوب من مؤسسات السوق.

رابعاً: التطوير الفعال والمستمر للبنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال

DEVELOPING CAPITAL MARKET INFRASTRUCTURE

تضع الهيئة تطوير البنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال ضمن أولوياتها لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حيث تخطط الهيئة العام، لإتمام الخطط والبرامج التالية:

١- القيام بعمل تقييم ومسح عام وشامل للبنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال CAPITAL MARKET ASSESSMENT

تهدف الهيئة من القيام بعمل تقييم شامل للبنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال إلى تحديد أهم متطلبات تطويره في المرحلة المقبلة خاصة فيما يتعلق بتقديم أدوات وآليات مالية جديدة قبل المشتقات بأشكالها المتعددة . وتستعين الهيئة للقيام بهذا التقييم بخبرات الجمعية الوطنية الأمريكية للمتعاملين في الأوراق المالية National Association for Securities Dealers (NASD) الأمريكية لسابق خبراتها في هذا المجال في مساعدة العديد من أسواق المال الناشئة ودورها فيما حققته تلك الأسواق من تقدم وتطور.

٢- إنشاء "معهد الأوراق المالية" SECURITIES INSTITUTE

معهد الأوراق المالية هو مركز لتدريب وتأهيل العاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (ومن يرغب في العمل لديها) . وفي الفترة السابقة تركز اهتمام الهيئة على منح التراخيص اللازمة للشركات دون من يعمل لديها من أفراد . ولما كانت الغالبية العظمى من المخالفات والشكاوى التي وردت إلى الهيئة في السنوات السابقة تعود إلى الممارسات الخاطئة من جانب العاملين بالشركات وليس للشركة ذاتها . فإن الهيئة ارتأت أن يكون من أولوياتها هذا العام تقديم مفهوم جديد للعمل في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية على أنه مهنة (يجب أن يعمل فيها الأشخاص المؤهلين فقط) وليست وظيفة لدى الشركة يكفي للعمل فيها موافقة الشركة على التعيين . وتقوم الهيئة بتقديم ودعم هذا المفهوم من خلال إنشاء معهداً يطلق عليه "معهد الأوراق المالية" يعمل على تقديم الدورات التدريبية لمختلف التخصصات والتي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمستثمرين (بدءاً من العضو المنتدب للشركة وحتى موظفو المبيعات وخدمة العملاء) . يعقبها اختبار مكثف يحصل من ينجح فيه على شهادة تكون بمثابة ترخيص يمكن له من خلاله ممارسة المهنة في التخصص الذي حصل فيه على هذا الترخيص . ولن يتوقف دور المعهد على منح الترخيص لأول مرة فقط بل ستمتد ليشمل تطبيق مفهوم التعليم المهني المستمر Continuing Professional Educating والذي يلتزم من خلاله الشخص حامل الترخيص باستمرار عملية التدريب كأحد متطلبات استمرار وتجديد ترخيصه . وسوف يساهم إنشاء هذا المعهد على رفع كفاءة أداء الأشخاص ومن ثم الشركات التي يعملون بها وقصر العمل لدى تلك الشركات

على الأشخاص المؤهلين دون غيرهم، وهو ما يساهم بصورة مباشرة في توفير قدر أكبر من الحماية للمتعاملين مع تلك الشركات من خلال الحد من الممارسات الخاطئة للعاملين بها.

ونظراً لما يتطلبه إنشاء مثل هذا المعهد من خبرات فنية فإن الهيئة قد وضعت إطار عام للمساعدة الفنية لهذا المشروع يشمل كل من الجهات التالية:

- المعهد المصرفي بما له من خبرات فنية وكوادر إدارية في مجال البنوك والتمويل.

- مشروع الخدمات المالية بمصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي يتم من خلاله الاستعانة بالخبرات الفنية للمشروع ومن بينها الجمعية الوطنية الأمريكية للمتعاملين فى الأوراق المالية (NASD) بما له من خبرة كبيرة في تأهيل وتدريب وترخيص العاملين في مجال الأوراق المالية بأسواق المال الأمريكية (Series 3 to Series 82 Certification Program).

- مشروع تطوير القطاع المالي بمصر الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يتم من خلاله الاستعانة بالخبرات المحلية والدولية اللازمة في هذا المجال.

٣- توفير الدعم الفني لشركات الوساطة في الأوراق المالية

ترى الهيئة أن دورها في الرقابة على الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية لا يقتصر فقط على التفتيش على تلك الشركات وإكتشاف ما تقوم به الشركات من مخالفات، بل يجب أن يمتد دورها ليشمل لتقديم المساعدة الفنية لشركات السمسرة الصغيرة والتي يمكن ان تمثل نقص الخبرات والكفاءات وأنظمة العمل بها خطراً على السوق والمتعاملين فيه بما يضر في النهاية بالسوق ككل.

لذا تهدف الهيئة من تنفيذ هذا البرنامج إلى رفع كفاءة شركات السمسرة الصغيرة والنهوض بمستوياتها الإدارية والإجرائية إلى المستوى الذي تأمله الهيئة خاصة فيما يتعلق بعمليات المكاتب الخلفية Back-Office Operations والسجلات والملفات وطريقة التعامل مع الجمهور . كل ذلك يهدف إلى رفع كفاءة السوق ككل وتوفير حماية أكبر للمتعاملين فيه.

وسوف تقوم الهيئة بالاستعانة بخبرات NASD في هذا المجال كونها صاحبة خبرة كبيرة في هذا الشأن في السوق الأمريكي.

٤- تقديم مجموعة من الأدوات والآليات المالية الجديدة في السوق المصري

ترى الهيئة أن السوق المصري قد نضج واكتملت الأركان اللازمة فيه لتقديم أدوات مالية جديدة توفر تنوعاً أكثر للمتعاملين فيه وتعطيهم فرصاً أكثر لإدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية. لذا فإن من أولويات الهيئة خلال العام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ تفعيل نشاطي شراء الأوراق المالية بالهامش Margin Trading واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع Short Selling وذلك بالإضافة إلى استحداث آلية جديدة للتداول تسمح ببيع الأوراق المالية المشتراه في نفس جلسة التداول Same Day Trading ، والبدء فى تطبيق التداول من خلال شبكة المعلومات الدولية On-Line Trading

أ- شراء الأوراق المالية بالهامش Margin Trading

تم تعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بإضافة باب جديد لتنظيم نشاطي الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وذلك في شهر يونيو ٢٠٠٥ وقد تقدم للهيئة بطلب الحصول على موافقة بمزاولة هذا النشاط ٧ أمناء حفظ من بينهم خمسة بنوك وشركتان. وقد أتمت كل من البورصة وشركة المقاصة كافة الإجراءات التحضيرية اللازمة لبدء العمل بهذا النشاط وتقوم الهيئة حالياً بفحص وتقييم أنظمة أمناء الحفظ التى تم إنشاؤها خصيصاً وفقاً لمتطلبات مزاولة هذا النشاط. وقد منحت الهيئة أولى موافقاتها لأحد أمناء الحفظ من البنوك ومن المنتظر بدء النشاط فعلياً خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٥.

ب- اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع Short Selling

تولي الهيئة اهتماماً خاصاً بهذا النشاط باعتباره أحد أدوات إدارة المخاطر التي يلجأ إليها المتعاملون في سوق الأوراق المالية لإدارة محافظ إستثماراتهم فى الأوراق المالية بصورة أفضل. وتتابع الهيئة ما تقوم به البورصة وشركة المقاصة من تعديلات على أنظمة التداول ونظام المقاصة والتسوية وكذلك نظام إقراض واقتراض الأوراق المالية Securities Lending & Borrowing System والذي يعد أهم متطلبات تفعيل وتشغيل هذا النشاط. ومن المتوقع الانتهاء من كافة الإجراءات المطلوبة وتقديم هذا النشاط للمتعاملين في بداية العام الجديد ٢٠٠٦.

ج- بيع الأوراق المالية المشتراه في ذات جلسة التداول Same Day Trading

قام مجلس إدارة الهيئة في شهر أغسطس ٢٠٠٥ بإصدار الإطار التنظيمي لنظام تداول جديد يسمح ببيع الأوراق المالية المشتراة في ذات جلسة التداول. وقد قامت شركة المقاصة بإجراء التعديلات اللازمة على نظام التسوية ليسمح بإتمام عمليات تسوية الأوراق المشتراة وفقاً لهذا النظام فوراً على أساس T+Zero ، بما يمكن المستثمر المشترى من إعادة البيع فى ذات الجلسة. كما قامت البورصة بالتعاون مع شركة المقاصة بإجراء التعديلات اللازمة في أنظمة التداول ونظام الربط الإلكتروني بينهما ليسمح بالإخطار الفوري بالعمليات المنفذة في البورصة.
ومن المنتظر بدء النشاط الجديد في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ وذلك بعد الانتهاء من تدريب وتأهيل موظفو مؤسسات وشركات السوق على كيفية تشغيل وإدارة مخاطر هذا النظام.

د- التداول من خلال شبكة المعلومات الدولية On-Line Trading

ضمن إطار اهتمام الهيئة بتطوير اساليب التداول فى سوق الأوراق المالية، تخطط الهيئة خلال العام القادم لوضع الأطار التنظيمى والرقابى لنظام التداول عبر شبكة المعلومات الدولية On-Line Trading والتى يمكن للمستثمر من خلاله التعامل بيعاًوشراء على حساب الأوراق المالية الخاص به لدى شركة الوساطة وأمين الحفظ الذين يتعامل معهما .ويعد تطبيق هذا النظام اضافة إلى وسائل التداول المتاحة حالياً للمستثمر حيث يمكن حينئذ اعطاء أوامره كتابة لدى شركة الوساطة أو عبر الهاتف من خلال نظام تلقى الأوامر الهاتفية أو عبر شبكة المعلومات الدولية Internet.

٥- دراسة إنشاء بورصات خاصة أو متخصصة

تلقت الهيئة خلال الآونة الأخيرة عدة طلبات لإنشاء بورصات خاصة مختلفة حيث تلقت أحد الطلبات لإنشاء بورصة للشركات الصغيرة Small Cap Companies والشركات المنشأة حديثاً Start Up Companies، وتعطي الهيئة اهتماماً لإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية التحليلية اللازمة لدراسة مدى احتياج السوق المصري لهذه النوعيات من البورصات وتأثيرها على سوق رأس المال المصري.

خامساً: التطوير المستمر للإطار الرقابي للهيئة
DEVELOPING THE REGULATORY FRAMEWORK

١- إصدار قواعد ومعايير لتنظيم عمل الجهات والمؤسسات ذاتية الرقابة

مع ما يشهده السوق المصري من توسع وتطوير في الأدوات المالية وحجم التداول والتعامل على الأوراق المالية المقيدة وتنوع مؤسساته وأنشطته وزيادة عدد المتعاملين فيه، وضح جلياً للهيئة ضرورة تفعيل دور المنظمات ذاتية الرقابة (SROs) في الرقابة على السوق وتنظيم التعامل فيه وتخص الهيئة بذلك بورصتي القاهرة والإسكندرية وشركة مصر للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي وجمعيات المتعاملين في سوق الأوراق المالية.
وتخطط الهيئة خلال عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ لوضع قواعد واضحة وصارمة تحدد دور كل من هذه المنظمات تجاه أعضاءها والتزاماتها أمام الهيئة العامة لسوق المال بصفتها الجهة العليا للرقابة على سوق المال المصري للتقرير عما قامت به من أعمال تنظيمه ورقابية بناءاً على تفويض أو تكليف من الهيئة من أعمال تنظيمية ورقابية.

٢- إصدار ميثاق شرف المهنة للعاملين في سوق الأوراق المالية

تعتزم الهيئة خلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ الانتهاء من صياغة وإصدار ميثاق شرف المهنة للعاملين في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والذي مر بمراحل عديدة وعرض على أكثر من منظمة من المنظمات ذاتية التنظيم التي سيعهد إليها بالإشراف على مدى التزام العاملين بتطبيقه. ومن المنتظر إصدار هذا الميثاق قبل نهاية العام الحالي ٢٠٠٥.

٣- وضع أسلوب جديد لإجراءات إصدار القواعد واللوائح الجديدة

استحدثت الهيئة خلال السنوات القليلة الماضية أسلوباً للتشاور مع مؤسسات السوق وجمعيات المتعاملين في الأوراق المالية قبل إصدار التعديلات التشريعية واللوائح والقواعد الجديدة في السوق وذلك من خلال حلقات النقاش المشتركة مع تلك الجهات.
وتضع الهيئة ضمن أولوياتها لهذا العام تطوير هذا الأسلوب بما يسمح بتلقي التعليقات من كافة أطراف السوق حول أية مشروعات للقوانين والقواعد المقترح إصدارها ، وذلك من خلال نشر تلك المشروعات على الموقع الإلكتروني للهيئة على شبكة المعلومات الدولية ودعوة جمهور المتعاملين فى السوق والجهات الحكومية المعنية ومؤسسات سوق الأوراق المالية وجمعيات المتعاملين في السوق وشركات الاستشارات القانونية والمحاسبية والمستثمرين بكافة فئاتهم. كل ذلك بغرض تلقي تعليقات وملاحظات تلك الأطراف على مشروع أي قرار تنظيمي بغرض تعديله وتطويره قبل إعتماده وإصداره.

وترى الهيئة أهمية إتباع هذا النهج حرصاً على الشفافية بين الهيئة والمتعاملين فى السوق مما يساهم في النهاية في دعم استقرار السوق وتطويره.

سادساً: تنمية دور سوق رأس المال في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل

DEVELOPING MEDIUM AND LONG TERMS FINACING MARKET

١- في مجال إصدار سندات توريق الحقوق المالية الآجلة

مع التراجع النسبى فى دور الجهاز المصرفى فى توفير التمويل وطويل الأجل خلال السنتين الماضيتين توجه اهتمام العديد من الشركات العاملة في السوق المصري (سواء المالية أو الصناعية) إلى أهمية دور سوق السندات في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل اللازم لتلك المؤسسات للتوسع في أنشطتها أو تحسين مراكزها المالية. وقد صاحب ذلك العام الماضي تعديل قانون سوق المال ولائحته التنفيذية لإدخال نظام توريق الحقوق المالية الآجلة من خلال إحدى طريقتين:.

أ- التوريق من خلال إنشاء شركة توريق يتم حوالة محفظة الحقوق المالية الآجلة (محفظة التوريق) إليها بغرض إصدار سندات توريق تورد حصيلتها إلى الشركة منشئة المحفظة.

ب- التوريق الداخلي والذي يمكن الشركة المساهمة من غير شركات التوريق من إصدار سندات توريق يخصص لسداد قيمتها والعائد عليها محفظة مستقلة من الحقوق المالية الآجلة دون الحاجة إلى إنشاء شركة توريق وحوالة المحفظة إليها.

وعلى مدار الشهور القليلة الماضية تلقت الهيئة طلبين من شركتين لتوريق ما لديهما من محافظ حقوق مالية آجلة. وتلك الجهات تمثل أحد البنوك المتخصصة في المجال العقارى والذى يرغب في توريق محفظة تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري عبارة عن قروض سكنية تضمن سدادها الحكومة المصرية، في حين أن الجهة الأخرى تمثل إحدى شركات تمويل قروض لشراء السيارات الجديدة والتي ترغب في توريق محفظة تبلغ حوالي ١٢٠ مليون جنيه.

وتولي الهيئة اهتماماتها في خطة العام الحالي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ للقيام بما يلي:

أ- تقديم الدعم الفني اللازم لهاتين الجهتين باعتبارهما أولى حالات التوريق Pilot Cases.

ب- إصدار الهيئة المتطلبات الواجبة فى وعد الحوالة والاتفاق مع أمين الحفظ واتفاق الحوالة ونموذج نشرة الاكتتاب.

ج- إصدار الهيئة لقواعد الإفصاح المتعلقة بإصدارات سندات التوريق وفقاً لأفضل المعايير الدولية للإفصاح.

د- إصدار دليل الشركات لتوريق محافظ الحقوق المالية الآجلة للمساعدة في التعريف بنشاط التوريق وتفسير وشرح خطوات وإجراءات إصدار سندات التوريق.

هـ- تعديل اللائحة التنفيذية المنظمة لنشاط التوريق بما يزيل أية عوائق قد تقف حائلاً ضد تسهيل وتيسير إجراءات إصدار سندات التوريق.

وتتوقع الهيئة إصدار أول حالتين لسندات التوريق قبل نهاية العام الحالي ٢٠٠٥.

٢- في مجال تنشيط التداول في سوق السندات المصري

تخطط الهيئة بالتعاون مع مشروع الخدمات المالية إلى دراسة وتحديد الأمور والمشكلات التي تقف حائلاً دون تنشيط التداول على السندات في السوق الثانوي في مصر ويشمل ذلك التعاون ما يلي:

أ- وضع قواعد جديدة منظمة للتداول على السندات في سوق خارج المقصورة Over-the-Counter Market (OTC).

ب- دراسة إمكانية تطوير وأسلوب التداول والتسوية للمعاملات على السندات بين المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات بما يسهل عملية التداول والتسوية.

سابعاً: تشجيع ودعم برامج تنمية الوعي الاستثماري

RAISING PUBLIC AWARENESS

تضع الهيئة العامة لسوق المال فى خطتها ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لقيام بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى رفع وتنمية وعي المستثمرين وأطراف السوق ومن بينها:

١- إصدار نشرة شهرية تحتوي على ملخص لما قامت به الهيئة من أعمال في إطار وظائفها الرقابية وما تقوم به الهيئة في إطار تنمية وتطوير الهيكل المؤسسي والتشريعي لسوق رأس المال، كما تجيب الهيئة من خلال هذه النشرة على التساؤلات التي ترد إليها من السوق حول الموضوعات محل الاهتمام.

٢- إصدار دليل الشركات لتوريق محافظ الحقوق المالية الآجلة.

٣- إصدار كتيب عن الأدوات والآليات المالية الجديدة والتي تتضمن الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وبيع الأوراق المالية المشتراة خلال ذات الجلسة.

٤- إصدار التقرير السنوي عن عام ٢٠٠٤ وتدرس الهيئة حالياً اقتراحاً بإصدار التقارير السنوية المقبلة خلال الربع الثالث من كل عام بحيث تغطى السنة المالية المنتهية فى شهر يونيو

٥- عقد عدد من المنتديات الصحفية لسوق المال والتي تلتقي فيها الهيئة مع رجال الصحافة والإعلام لمناقشة أخر تطورات سوق المال المصري.

ثامناً: إنشاء وحدة لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية وتقييم الأداء

PROGRAM MONITORING AND EVALUATION

يلزم لنجاح تنفيذ أية خطة إستراتيجية متعددة الأهداف وجود نظام جاد وفعال لمتابعة الأداء والتنفيذ وللتنسيق بين مختلف القطاعات والإدارات ، ومن هذا المنطلق فإن الهيئة العامة لسوق المال ستعمل خلال هذا العام على إنشاء وحدة تنظيمية في الهيكل الإداري للهيئة يكون محور عملها هو متابعة تنفيذ الأنشطة الواردة فى الخطة الإستراتيجية للهيئة ، وتكون هذه الوحدة مسئولة عن رفع تقارير عن أداء الهيئة في هذا الشأن لمجلس إدارة الهيئة.

تاسعاً: جهات تقديم الدعم الفني للهيئة

تحرص الهيئة على الاستفادة من الخبرات الفنية الدولية والمحلية التي تتاح لها من خلال مشروعات الدعم الفني ، وذلك للتعرف على تجارب الدول المتقدمة والناشئة في الأمور المماثلة وللتأكد من تطبيق الهيئة للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الواردة في الخطة الإستراتيجية للهيئة.

وفيما يتعلق بالأهداف والأولويات التي وضعتها الهيئة في خطتها لهذا العام، فإن الهيئة سوف تستعين بالخبرات الفنية لكل من:

- مشروع الخدمات المالية بمصر Egypt Financial Services Project الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.
- مشروع تطوير القطاع المالي الممول من الإتحاد الأوروبي.

مشروع الخدمات المالية بمصر

يشمل نطاق التعاون مع مشروع الخدمات المالية بمصر تقديم الدعم الفني سواء من خبراء محليين أو أجانب فى العديد من الأنشطة الواردة في خطة الهيئة لعام ٢٠٠٥–٢٠٠٦ ومن بينها:

١– تنفيذ الهيكل التنظيمى الجديد للهيئة ووضع خطة الإنتقال للمقر المؤقت بالقرية الذكية.
٢– القيام بعمل تقييم ومسح عام وشامل للبنية الأساسية لهيكل سوق رأس المال ومدى إستعداده لإدخال أدوات مالية جديدة.
٣– إنشاء معهد الأوراق المالية.
٤– تقديم عدد من الأدوات المالية الجديدة (الشراء بالهامش - اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع - بيع الأوراق المالية المشتراه في ذات الجلسة - التوريق).
٥– تنشيط التداول في سوق السندات.
٦– وضع وتنفيذ ودعم برامج لتنمية الوعي الإستثمارى.

مشروع تطوير القطاع المالى

يشمل نطاق التعاون مع مشروع تطوير القطاع المالي تقديم الدعم الفني في الأنشطة التالية:

١– إنشاء وحدة تنظيمية داخل الهيكل التنظيمي للهيئة للرقابة على مدى التزام الشركات بمبادئ حوكمة الشركات .Corperate Governance Unit
٢– المساهمة في إنشاء معهد الأوراق المالية.
٣– بعض الأنشطة التدريبية المتعلقة بحوكمة الشركات من خلال مركز المديرين .Institute of Directions